الفصل السابع

التعليم فى دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة [١] :

يرتبط حاضر دولة الإمارات شأنها شأن شقيقاتها العربيات فى الخليج بماض عربى إسلامى يضرب فى جذور التاريخ بأربعة عشر قرناً من الزمان ، وقد تعرضت لظروف تاريخية مماثلة من حيث خضوعها للاستعمار الغربى ووقوعها ضمن مناطق نفوذه . كما أنها تشترك مع جاراتها العربيات فى أنها عرفت التعليم الإسلامى ممثلا فى الكتاتيب وأن التعليم فى العصور الحديثة بدأ بها بمحاولة قام بها أفراد خيرون أو موسرون فهناك اشارات تاريخية إلى أن بعض تجار اللؤلؤ قاموا فى أول القرن العشرين بإنشاء بعض المدارس على الساحل العمانى وهو الساحل الذى تقع عليه أبو ظبى ودبى والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة وهى الإمارات التى يتكون منها اتحاد دولة الإمارات العربية الآن .. فكان هناك فى سنة ١٩٠٣ مدارس منها مدرسة فى الشارقة (التيمية) ومدرسة فى دبى (الأحمدية) ومدرسة فى أبو ظبى (ابن خلف). وتعتبر هذه المدارس مدارس أهلية غير حكومية لأنها قامت بجهود أفراد .

ومنذ منتصف الخمسينات بدأت الانطلاقة الحديثة فى التعليم مع ظهور النفط واكتشافه فى البلاد وكانت البلاد قبل اعلان الاتحاد تتكون من امارات منفصلة وكانت تعرف بالمحميات البريطانية قبل الحصول على استقلالها . وفى عام ١٩٥٣ م افتتحت مدرسة ابتدائية فى الشارقة . وكان حاكم الشارقة قبل انشاء هذه المدرسة قد أرسل إلى الكويت مبعوثا مع طرفه هو الأستاذ ابراهيم المدفع ليختار بعض المدرسين اللازمين للمدرسة لكن مدير التعليم فى الكويت آنذاك الاستاذ عبد العزيز حسين قام بزيارة الشارقة ليقف على الأمر بنفسه . وبعدها أرسل ثلاثة مدرسين ليشاركوا فى انشاء مدرسة حديثة تكون نواة نظام التعليم الجديد فى ساحل عمان وسميت المدرسة فى أول

عهدها بمدرسة الاصلاح وكانت مدرسة ابتدائية وهى تسمية لها مغزاها ثم عرفت فيما بعد باسم القاسمية .

وفى عام ١٩٥٥ أنشئت أول مدرسة للبنات فى الشارقة وكانت معلماتها زوجات المعلمين الموجودين آنذاك . وعرفت هذه المدرسة باسم مدرسة " الزهراء " الابتدائية للبنات تيمناً باسم فاطمة الزهراء بنت الرسول (ص) . وكانت هذه المدرسة أول مدرسة من نوعها فى الساحل بأكمله . وفى نفس العام أنشئت أول مدرسة حديثة ابتدائية فى رأس الخيمة . وبعدها بثلاث سنوات أى فى عام ١٩٥٨ أنشئت أول مدرسة ابتدائية حديثة للبنات بفضل مساعدة دولة الكويت . وقد زاد اهتمام الكويت بتقديم المساعدة المادية فى إنشاء المدارس فى أماكن أخرى مثل عجمان وأم القوين إلى جانب رأس الخيمة والشارقة . وقد كان فى هذه الأخيرة ٣٣ مدرسة أسستها الكويت من بين ٤٥ مدرسة كانت بها فى عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ . وخلال عقدين من الزمان سابقة لهذا التاريخ ارتفع عدد المدارس فيما يعرف الآن بدولة الإمارات من مدرسة واحدة إلى ٦٦ مدرسة كما ارتفع عدد التلاميذ من ٣٣٠ تلميذاً إلى ما يقرب من ٣٣ ألف وهى تعتبر طفرة كبيرة فى تاريخ التعليم الحديث بالدولة .

والواقع أنه إلى جانب الكويت كانت السعودية وقطر ومصر والأردن تشارك فى دعم النهضة التعليمية فى ساحل عمان قبل قيام اتحاد الإمارات وبعده وذلك بإرسال البعثات التعليمية من معلمين وموجهين وغيرهم على نفقتها . وكانت البعثة الكويتية أكبرها عددا . كما أن مساعدة الكويت كانت أكثر من غيرها من الدول . ولذلك كان تأثيرها على التعليم أكبر تأثير . وكانت المناهج والكتب الكويتية هى المستخدمة . وبالتالى كانت الامتحانات أيضا تتبع نفس نظام الكويت . بل إن أسئلة امتحانات الشهادات كانت توضع فى الكويت وأوراق اجابات التلاميذ كانت تصحح هناك . وقد ألغى هذا النظام جزئياً فى عام ٧٤ - ١٩٧٥ بالنسبة لامتحانات المرحلة الاعدادية . أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد استمر الوضع حتى ٧٩ - ١٩٨٠ م عندما وضعت لائحة التقويم والامتحانات الخاصة بدولة الامارات .

وكان الموقف فى أبو ظبى مختلفاً منذ الربع الثانى من القرن العشرين حتى الستينات أى قبل قيام اتحاد دولة الإمارات بقليل . فقد كان الحكام المستعمرون آنذاك لا يحبذون قيام أى تعليم حديث فى البلاد لأنه يخرب عقلية أبنائها ولذلك رفض هؤلاء

الحكام أن يسلكوا مسلك الشارقة ودبى فى طلب مساعدة الكويت فى إنشاء المدارس فى بلادهم . ومن الغريب أن الموقف كله كان مليئاً بالمتناقضات . فأبو ظبى أغنى إمارات ساحل عمان من عائدات البترول فكيف يكون حظها من التعليم أقل من جيرانها ؟ أليس من المنطقى أن يكون حظها أحسن ؟ وكانت بشائر حل هذه التناقضات بقدوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى أغسطس ١٩٦٦ ومعها بدأت مرحلة جديدة .

أما بالنسبة للتعليم الفنى فقد بدىء فى إنشاء مدرسة للتجارة فى الشارقة عام ١٩٥٨ م بتأييد الإدارة البريطانية المسيطرة على البلاد آنذاك والتى كانت تفضل قيام هذا النوع من التعليم الفنى على التعليم العام . وقد بدأت هذه المدرسة بفصل واحد يضم ١٨ تلميذا . وفى عام ١٩٦٤ م افتتحت مدرسة أخرى للتجارة فى دبى مدة الدراسة بها ثلاث سنوات وكانت تضم ٣٦ تلميذا . وكان الذى يقوم بتمويلها الشيخ راشد بن سعد آل مكتوم حاكم دبى ، وكانت مواد الدراسة فى هاتين المدرستين تشمل اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم العامة والمواد الاجتماعية والهندسة والرسم الهندسى والتكنولوجيا . ولم تلبث هاتان المدرستان أن تحول الانفاق المالى عليهما إلى مجلس المحميات أو الولايات المتصالحة عام ١٩٦٧ وأصبح هو الذى يتولى تمويلهما والإشراف عليهما . ومنذ عام ١٩٦٠ كان يختار أفضل تلاميذ هاتين المدرستين لتدريبهم وإعدادهم كمعلمين . فكانوا يرسلون لمواصلة تعليمهم فى الخارج فى البحرين وبيروت والكويت والخرطوم . وقد عادت أول دفعة من الخارج بعد إكمال تدريبها فى سبتمبر ١٩٦٨ وبدأوا فى العمل فى التدريس . وفى ١٩٦٩ أنشئت مدرسة تجارة ثالثة فى رأس الخيمة .

أما التعليم الزراعى فقد بدأ عام ١٩٥٧ بإنشاء مدرسة للزراعة فى رأس الخيمة . وكانت مدرسة داخلية تضم تلاميذ من مختلف أنحاء ساحل عمان وكان بها عدد محدود من التلاميذ .

وبالنسبة لمعاهد المعلمين فقد بدئ بإنشاء أول معهدين منها سنة ١٩٦٦ فى دبى والشارقة .

وبعد حصول دولة الإمارات العربية على استقلالها فى بداية السبعينات أنشئت وزارة للتربية والتعليم وتسلمت هذه الوزارة مسئوليات الإشراف على جميع المؤسسات

التعليمية فى البلاد منذ بداية العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ م .

قبل عام ١٩٧٤ كان السلم التعليمى فى إمارات دبى والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة مماثلا للكويت لأنها كانت كما أشرنا من أسبق الدول العربية التى أسهمت فى إنشاء المدارس فى ساحل عمان كما أشرنا . وكان هذا السلم يتكون من نظام ٤ -٤ - ٤ أى أربع سنوات للمرحلة المتوسطة وأربع سنوات للمرحلة الثانوية . أما إمارة أبو ظبى فكان السلم التعليمى بها مماثلا للسلم الذى أقره ميثاق الوحدة الثقافية العربية وهو ٦ - ٣ - ٣ أى ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث سنوات للاعدادية وثلاث سنوات للثانوية .

وقد تم توحيد السلم التعليمى فى البلاد عام ١٩٧٥/٧٤ على أساس السلم التعليمى فى أبو ظبى وبدأت معها مرحلة تطوير مناهج التعليم . فقد كانت هذه المناهج وما تتطلبه من كتب دراسية تسير على نهج دولة الكويت وقد دعت وزارة التربية والتعليم فى صيف عام ١٩٧٥ لجنة من مختلف البلاد العربية كان كاتب هذه السطور أحد أعضائها لدراسة تطوير مناهج التعليم العام فى دولة الإمارات . وكانت هذه بداية لما تلا ذلك من تطوير فى هذا الاتجاه فى السنوات التى تلت ذلك . فوضعت مناهج وكتب خاصة بدولة الامارات ووضع فى عام ١٩٨٠/٧٩ لائحة التقويم والامتحانات وبموجبها استقلت دولة الامارات تماماً بوضع امتحاناتها العامة وتصحيح أوراقها بعد أن كان يتم ذلك فى الكويت كما أشرنا .

أولا : الأسس الدستورية للتربية والتعليم [٢] :

ينص الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر فى عام ١٩٧١ فى المادة السادسة منه على أن دولة الإمارات جزء من الوطن العربى الكبير تربطها به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك . كما ينص فى المادة السابعة على أن الإسلام هو الدين الرسمى للاتحاد وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع وأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية ، وقد حددت المادة الثانية عشرة من الدستور السياسة الخارجية للدولة بأنها تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق واصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادىء ميثاق الأمم

المتحدة والأخلاق المثلى الدولية . ويتضمن الدستور خمس مواد هى (١٤ - ١٨) تتعلق بالتربية والتعليم وما يتصل بهما من أسس اجتماعية . فنص فى المادة (١٤) على أن المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع . ونصت المادة (١٥) على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف . ونصت المادة (١٦) على أن المجتمع يشمل برعايته الطفولة والأمومة ويحمى القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم بسبب من الأسباب . وتناولت المادة (١٧) الكلام عن التعليم بصورة مباشرة فنصت على أن التعليم عامل أساسى لتقدم المجتمع وهو إلزامى فى مرحلته الابتدائية ومجانى فى كل مراحله داخل الاتحاد . ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة والقضاء على الأمية . أما المادة (١٨) فقد تناولت التعليم الخاص فنصت على أنه يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس الخاصة وفقاً لأحكام القانون على أن تخضع لرقابة السلطات العامة المختصة وتوجيهاتها . وتضمن الدستور عدة مواد تتناول الحريات والواجبات العامة منها النص على كفالة الحرية الشخصية لجميع المواطنين (مادة ٢٦) وكفالة حرية الرأى والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير فى حدود القانون (مادة ٣٠) وكفالة حرية المواطن فى اختيار العمل أو المهنة (مادة ٣٤).

ثانيا : إدارة التعليم وتمويله

تقوم إدارة التعليم فى دولة الإمارات شأنها شأن غيرها من الدول العربية على أساس مركزى ، وتعتبر وزارة التربية والتعليم مسئولة عن التعليم الحكومى بكل أنواعه ومراحله كما أنها تشرف على التعليم الأهلى والخاص وهى التى تمنح تراخيص إنشاء مدارسه . وللوزارة ديوانان أحدهما فى أبو ظبى والآخر فى دبى كما توجد المناطق التعليمية التى تتولى مباشرة أمور التعليم والمدارس على المستوى المحلى . ويلاحظ أن ما يقرب من ثلثى العاملين فى الإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم فى دبى وأبو ظبى من غير المواطنين . إذ يقدر عدد العاملين فى هذه الإدارة بحوالى ٦٢٨ موظفاً منهم ٢١٧ من المواطنين غالبيتهم العظمى من الذكور أى بنسبة ٣٤,٥٪ حسب الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٧/٨٦ . والى جانب وزارة التربية

والتعليم توجد وزارات حكومية أخرى تشرف على مدارس خاصة بها مثل وزارة الدفاع التى يبلغ عدد مدارسها ١٤ مدرسة تضم ٣٧٧٧ تلميذا حسب احصاءات ١٩٨٧/٨٦ . وبالنسبة لتمويل التعليم فهو مما تخصصه الدولة له فى ميزانيتها وقد تطورت ميزانيات التعليم تطوراً هائلا منذ إنشاء وزارة التربية والتعليم ، وخلال العشر سنوات الأخيرة زادت الميزانية إلى خمسة أمثالها من حوالى ٣٤٦ مليون درهم عام ١٩٧٥ إلى ما يقرب من مليار وستمائة وسبعين مليون درهم عام ١٩٨٧/١٩٨٦ أى ما يزيد قليلا عن ٤٥٠ مليون دولار .

لكن يلاحظ أن نسبة ما يخصص للمرتبات والأجور قد زاد زيادة كبيرة خلال هذه الفترة فقد كانت هذه النسبة عام ١٩٧٥ تزيد عن النصف قليلا أما فى عام ١٩٨٧/٨٦ فقد وصلت إلى ٧٥٪ من الميزانية وهى نسبة كبيرة نسبياً وإن كان من المعروف عموماً أن مرتبات المعلمين وغيرهم من العاملين تأخذ معظم ميزانيات التعليم فى أية دولة من دول العالم المعاصر فى الشرق والغرب على السواء .

ثالثا : تنظيم التعليم العام

يمتد التعليم العام فى دولة الإمارات على مدى اثنتى عشرة سنة من سن السادسة حتى الثامنة عشرة . وينقسم إلى ثلاث مراحل هى الابتدائية ومدتها ست سنوات ، والاعدادية ومدتها ثلاث سنوات ، والثانوية ومدتها ثلاث سنوات . وهو النظام الذى أقره ميثاق الوحدة الثقافية العربية وتتبعه غالبية الدول العربية . ومدة الالزام بحكم نص الدستور هى مرحلة التعليم الابتدائى أى ست سنوات . ومع أنه ليس هناك نظام للالزام فيما بعد المرحلة الابتدائية فإن التعليم بنص الدستور أيضا مجانى فى جميع مراحله لكل من يطلبه . وتجدر الاشارة إلى أن دولة الإمارات يوجد بها أكبر عدد من المدارس المدمجة أو المشتركة المراحل أى التى تجمع مرحلتين تعليميتين أو أكثر . ويبلغ عدد المدارس من هذا النوع ١٣٦ مدرسة حسب احصاء ١٩٨٧/٨٦ م كما يوجد تعليم مسائى للكبار مواز للتعليم العام بمراحله الثلاثة الابتدائية والاعدادية والثانوية . وقد بلغ عدد التلاميذ فى المراحل الثلاث لهذا النوع من التعليم ما يزيد على ١٦ ألف تلميذ حسب احصاءات ١٩٨٧/٨٦ .

المدارس المختلطة :

يسير التعليم فى دولة الامارات العربية على أساس وجود مدارس منفصلة للبنين وأخرى للبنات . وهذا هو الاتجاه العام . لكن مع هذا توجد مدارس مختلطة يبلغ عددها « ٤٤ » مدرسة من ٣٩٥ مدرسة تمثل مجموع عدد المدارس أى نسبة ١١٪ حسب احصاء ١٩٨٦/٨٥ . ومعظم هذه المدارس على مستوى رياض الأطفال حيث توجد ٢٨ مدرسة مختلطة من ٣٢ مدرسة تمثل مجموع المدارس . وتوجد أيضا على مستوى التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى مدارس مدمجة مختلفة . والجدول الآتى يبين عدد المدارس الحكومية المختلفة ونوعياتها حسب احصاء ١٩٨٦/١٩٨٥ .

نوع المدرسة	عدد المدارس		ملاحظات
	المجموع الكلى	عدد المدارس المختلطة	
رياض أطفال	٣٢	٢٨	—
رياض أطفال + ابتدائى	٧	٦	مدارس مدمجة أو مشتركة المراحل
ابتدائى	١٦٨	٥	—
رياض + ابتدائى + إعدادى	٢	٢	مدارس مدمجة أو مشتركة المراحل
رياض + ابتدائى + إعدادى + ثانوى	١٢	١	مدارس مدمجة أو مشتركة المراحل
ابتدائى + إعدادى + ثانوى	٤٤	٢	مدارس مدمجة أو مشتركة المراحل
العدد الكلى	٢٦٥	٤٤	

رياض الأطفال :

هى فى دولة الإمارات كغيرها من الدول العربية خارج النظام التعليمى . ويبلغ عدد مدارس الأطفال الحكومية ٣٧ مدرسة تضم ما يقرب من ١٤ ألف طفل نصفهم تقريباً من الإناث وذلك حسب إحصاءات ١٩٨٧/٨٦ .

مرحلة التعليم الابتدائى :

تمثل قاعدة السلم التعليمى . وقد أشرنا إلى أن هذه المرحلة هى مرحلة التعليم الإلزامى الذى نص عليه دستور الإمارات العربية . وهى تنقسم إلى نوعين ابتدائى عام وابتدائى دينى وهى ثنائية لا مبرر لها .

ويبلغ عدد المدارس الابتدائية العامة ١٨٣ مدرسة تضم ما يقرب من ٨٢ ألف تلميذ نصفهم تقريباً من الإناث احصاء ١٩٨٧/٨٦ . وتجدر الاشارة إلى أن ثلث عدد التلاميذ فى هذه المرحلة من غير أبناء دولة الامارات وهى نسبة كبيرة وإن كان معظمهم من أبناء الدول العربية الشقيقة [٣] .

وتتشابه مناهج هذه المرحلة مع بقية الدول العربية من حيث المواد الدراسية . وتحظى اللغة العربية بربع الوقت فى خطة الدراسة أما العلوم الدينية فيخصص لها ١٢٪ . ويخصص الباقى من الوقت أى ما يقرب من الثلثين لبقية المواد وتشمل العلوم والرياضيات والمواد الاجتماعية والتربية الرياضية والفنية . وتجدر الاشارة إلى أن اللغة الانجليزية تدرس كلغة أجنبية فى الصفوف الثلاثة الأخيرة .

ويتم تقويم التلاميذ ابتداء من الصف الرابع على أساس امتحانات تحريرية وشفهية . أما الصفوف الثلاثة الأولى فلا يوجد بها امتحانات وينقل التلميذ من صف لصف نقلا تلقائياً آليا . كما أن العام الدراسى يقسم إلى فترتين تفصل بينهما اجازة نصف السنة على غرار نظام الفصلين الدراسيين ويسرى ذلك على بقية مراحل التعليم .

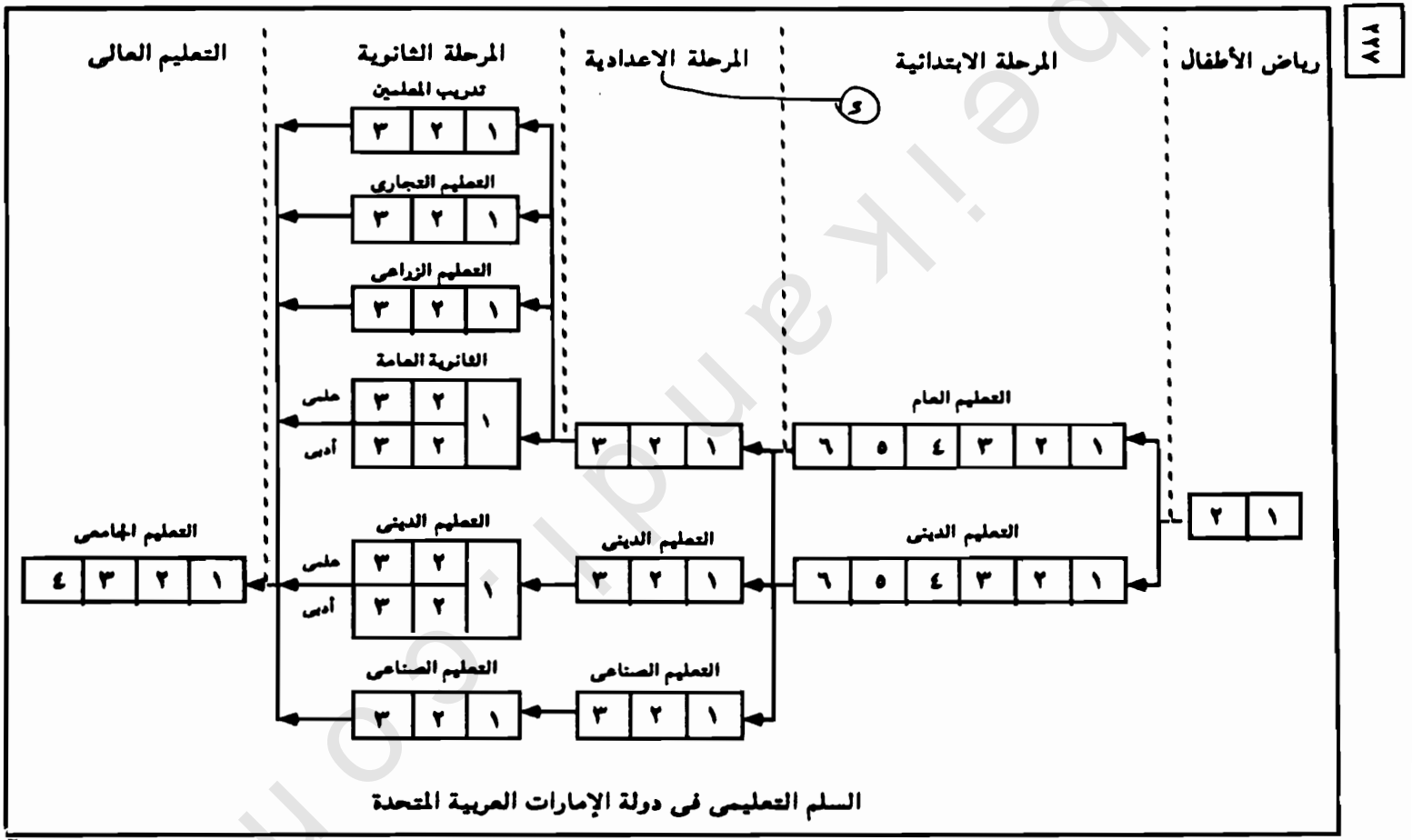

السلم التعليمى فى دولة الإمارات العربية المتحدة

مرحلة التعليم الإعدادى :

تمثل الحلقة المتوسطة فى السلم التعليمى أو واسطة العقد وهى تتشابه من حيث وضعها فى السلم التعليمى ومدة الدراسة بها (٣ سنوات) وفئة العمر (١٢ - ١٥) مع غالبية الدول العربية والخليجية كما تتشابه أيضا فى مناهجها مع بقية الدول العربية من حيث المواد الدراسية التى تدرس بها . ويخصص للغة العربية فى هذه المرحلة ٢١٪ من خطة الدراسة وهى أعلى نسبة بين الدول الخليجية العربية الأخرى وأما العلوم الدينية فيخصص لها ١٢٪ من خطة الدراسة وهى نسبة تعتبر متوسطة بمقارنتها مع الدول العربية الخليجية الأخرى . أما اللغة الانجليزية فيخصص لها ١٨٪ من خطة الدراسة وهى تعتبر أعلى النسب فى دول الخليج العربية أما بقية المواد فيخصص لها ٤٩٪ من خطة الدراسة وهى تعتبر نسبة وسطاً إذا قورنت بالدول العربية الخليجية الأخرى .

ويبلغ عدد مدارس هذه المرحلة ما يزيد قليلا عن ٢٣ ألف تلميذ أكثر قليلا من نصفهم من الإناث . كما أن ما يزيد قليلا عن ثلث عدد التلاميذ فى هذه المرحلة من غير أبناء دولة الإمارات وذلك حسب احصاء ١٩٨٧/٨٦ وإن كان معظمهم من أبناء الدول العربية الشقيقة .

مرحلة التعليم الثانوى :

وهى تشبه نظيرتها فى بقية الدول العربية والخليجية من حيث موقعها من السلم التعليمى ومدة الدراسة (٣ سنوات) وفئة العمر (١٥ - ١٨ سنة) والسنة الأولى بها دراسة عامة تتشعب بعدها فى السنتين الأخيرتين إلى قسمين علمى وأدبى على غرار ما هو موجود فى بقية الدول العربية . ويبلغ عدد المدارس الحكومية فى هذه المرحلة ٢٢ مدرسة تضم ما يزيد قليلا عن ١٢ ألف تلميذ أكثر من نصفهم من الإناث . ويوجد فى هذه المرحلة نسبة كبيرة تصل إلى ما يقرب من ٤٠٪ من غير أبناء دولة الامارات معظمهم من الدول العربية الشقيقة وذلك حسب احصاءات ١٩٨٧/٨٦ .

التعليم الفنى :

يشمل التعليم الفنى الأنواع الشائعة والمعروفة من هذا النوع من التعليم فى بقية الدول العربية والخليجية وهى التعليم الصناعى والزراعى والتجارى ويشترك التعليم الزراعى والتجارى فى دولة الإمارات مع غيره فى بقية الدول العربية من حيث قبوله للمتخرجين من المدرسة الإعدادية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات أما التعليم الصناعى فإنه يختلف من حيث قبوله للمنتهين من المدرسة الابتدائية ومدة الدراسة به ست سنوات .

والتعليم الفنى فى دولة الامارات للذكور فقط وعلى مستوى التعليم الثانوى ويوجد فى ثلاث امارات فقط هى امارة دبى وبها مدرسة واحدة صناعية تضم ٣١٦ حسب احصاء ١٩٨٦ وأخرى تجارية تضم (٣٦) تلميذاً ، وإمارة الشارقة وبها مدرسة واحدة صناعية تضم ٨١ تلميذاً ورأس الخيمة وبها مدرسة واحدة صناعية تضم ٨٠ تلميذاً وأخرى زراعية تضم ٢٥ تلميذاً .

وهكذا نجد أن التعليم الفنى فى دولة الإمارات محدود فى حجمه وعدد مدارسه كما هو الحال فى بقية الدول العربية الخليجية وإن كان التعليم الصناعى أحسن حالا إذ توجد منه ٣ مدارس تضم ٥٥٥ تلميذاً أما التعليم الزراعى فلا توجد منه سوى مدرسة واحدة فى رأس الخيمة تضم ٢٥ تلميذاً وكذلك التعليم التجارى لا توجد منه سوى مدرسة واحدة فى دبى تضم ٣٦ تلميذاً وذلك حسب احصاءات ١٩٨٦ كما أشرنا وهى إعداد صغيرة لا تبرر قيام مدارس مستقلة بها . وتجدر الاشارة إلى أن عدد مدارس التعليم الفنى لم يطرأ عليها أى زيادة منذ انشائها فقد بقى الحال على ما هو عليه طيلة السنوات الماضية وينبغى اعادة النظر فى وضعه فى ظل تنظيم شامل عام للتعليم الثانوى كما أشرنا وأكدنا فى أكثر من مناسبة .

التعليم الدينى :

وهو موجود فى ثلاث امارات فقط هى امارة دبى وبها مدرستان تضمان حالياً ٨٨٠ طالباً ، وإمارة عجمان وبها مدرسة واحدة تضم ٥١٦ طالباً ، وإمارة العين بها مدرسة واحدة تضم ٣٣٣ طالباً ، ويوجد النظام الكامل للتعليم الدينى بمراحله الثلاث

الابتدائية والإعدادية والثانوية فى امارة دبى فقط وعلى مستوى الإعدادى والثانوى فى الامارات الثلاثة وتدرس به نفس مناهج التعليم العام مع التركيز على دراسة المواد الدينية لاسيما فى المرحلتين الإعدادية والثانوية ، ويقتصر التعليم الدينى فى دولة الامارات شأنها شأن بقية الدول العربية الخليجية على الذكور دون الإناث . ولم يحدث نمو فى عدد مدارسها خلال الخمسة عشر عاماً الماضية فقد كان عدد المدارس الدينية أربع مدارس فى عام ١٩٧٣ وهو نفس العدد الآن فى عام ١٩٨٧/٨٦ . لكن على الرغم من عدم الزيادة فى عدد المدارس زاد عدد التلاميذ خلال هذه الفترة من ١١٩٢ تلميذاً عام ١٩٧٤/٧٣ إلى ١٧١٩ تلميذاً عام ١٩٨٧/٨٦ . وهى زيادة ليست بالكبيرة على كل حال ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما يقرب من نصف تلاميذ التعليم الدينى من غير المواطنين ومعظمهم من دول عربية وخليجية وبعضهم من دول إسلامية غير عربية ، ونحب أن نكرر هنا ما سبق أن أشرنا اليه من ضرورة اعادة النظر فى وضع التعليم الدينى كتعليم موازٍ للتعليم العام فى ضوء نظرة شاملة لاعادة بنية التعليم العام على أساس من التنظيم الشامل الذى يشمل كل أنواع التعليم تحت سقف مدرسة موحدة تتنوع فيها الدراسة والمقررات لتواجه الاحتياجات التعليمية المختلفة للتلاميذ. ومن الطبيعى أن ينسحب هذا الكلام على التعليم الفنى بحيث يندمج أيضاً مع بنية المدرسة الشاملة .

وتجدر الإشارة إلى أن التعليم الدينى مقصور على الذكور فقط وكأنما الدين للرجال دون النساء ، لكن هكذا ممارسة النظم التعليمية العربية وهى ممارسة ينبغى اعادة النظر فيها إذا أردنا حقيقة أن نطبق بالفعل ما نقوله من أن النساء شقائق الرجال .

رابعا : المعلمون

يبدو أن إعداد المعلم فى دولة الامارات لا يحظى بنفس الدرجة من الاهتمام كما هو الحال فى بقية الدول الخليجية . فمازالت تعتمد فى إعداد معلمى المرحلة الابتدائية فى معاهد المعلمين والمعلمات الثانوية التى تعتبر ملغاة أو فى طريقها إلى الإلغاء فى الدول العربية الخليجية . ولم يكن هناك نظام لإعداد معلم المرحلة الإعدادية والثانوية قبل انشاء كلية التربية بجامعة الامارات . ويتوقع فى ظل وجود هذه الكلية أن تتجه

السياسة التعليمية للبلاد إلى حذو بقية الدول العربية الخليجية فى توحيد نمط المعلم لجميع مراحل التعليم ولجميع المواد الدراسية فى اطار كلية التربية بالجامعة . وفى ظل الاتجاه العام السائد فى دول الخليج العربية الذى أشرنا اليه وهو عزوف الذكور من أبناء البلاد عن الاشتغال بمهنة التعليم فإن دولة الإمارات شأنها شأن بقية الدول الخليجية الأخرى ستظل تعتمد على المعلمين المعارين لسنوات طويلة قادمة .

ويتضح من الاحصاءات الحديثة عن التعليم فى دولة الامارات (١٩٨٧/٨٦) أن معظم المعلمين فى التعليم العام بمختلف مراحله من غير المواطنين وأن المعلمين من أهل البلاد يمثلون نسبة قليلة ومعظمهم من الإناث . وتقل نسبة الذكور . ففى التعليم الابتدائى نجد أن حوالى ٧٨٪ من المعلمين وافدون وأن المعلمين فى هذه المرحلة من أبناء البلاد ٨٩٪ منهم من الإناث و ١١٪ من الذكور .

وفى المرحلة الإعدادية والثانوية نجد أن المعلمين الوافدين يمثلون ٩٠٪ ويمثل المعلمون من أبناء البلاد ١٠٪ ونسبة الذكور إلى الإناث بين المعلمين الوطنيين هى ٨٧٪ إناث و ١٣٪ ذكور .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن نسبة التأهيل المهنى التربوى بين المعلمين متدنية فما يزيد عن نصفهم غير تربويين بل إن التربويين منهم معظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة التربوية . أما حملة المؤهلات التربوية العالية فلا تتعدى نسبتهم ١,٧٪ وهى نسبة قليلة جداً تشير إلى فجوة خطيرة فى مستوى كفاءة المعلمين وينبغى مواجهتها ووضع الحلول لها . والجدول الآتى يبين أعداد المعلمين التربويين وغير التربويين من حملة المؤهلات المتوسطة والعالية حسب احصاءات ١٩٨٥ [٦] .

المرحلة	تربوى		غير تربوى	
	متوسط	عالى	متوسط	عالى
الابتدائى	٣٦١٨	٣٣	٧٠٣	١٣٧٠
الاعدادى والثانوى	٢٩٠	١٣١	٣٠	٣٥٢٧
مجموع كلى	٣٩٠٨	١٦٤	٧٣٣	٤٨٩٧

وهناك جهود لرفع مستوى العاملين فى التعليم ورفع كفاءتهم المهنية عن طريق الدورات التدريبية . فهناك برامج لتدريب القيادات التربوية وتأهيل نظام المدارس وهناك برامج لتدريب المعلمين فى مختلف المراحل التعليمية ومختلف التخصصات الدراسية وهذه البرامج تقوم بها وزارة التربية والتعليم . ويتوقع أن تولى جامعة الإمارات اهتمامها بتدريب القيادات التربوية والمعلمين من خلال برامج خاصة لها على أساس التفرغ الكامل أو الجزئى على غرار ما هو معمول به فى الدول الخليجية الأخرى .

خامسا : أهم المشكلات التعليمية

يتضح من استقراء واقع النظام التعليمى لدولة الإمارات العربية المتحدة وجود بعض المشكلات شأنه شأن أى نظام تعليمى آخر . وقد سبق أن أشرنا إلى هذه المشكلات باعتبارها مشكلات مشتركة بين كل دول الخليج العربية . من هذه المشكلات الثنائية والازدواجية بين التعليم العام والدينى وضعف وقصور التعليم الفنى وعزوف التلاميذ عنه وعن القسم العلمى فى التعليم العام وعزوف الذكور من المواطنين عن الاشتغلال بمهنة التعليم وتدنى المستوى المهنى للمعلمين وعدم تأهيل نسبة كبيرة منهم للعمل كمعلمين . ووجود عدد كبير من الإداريين والموظفين والعمال تفوق نسبة المعلمين بأكثر من مرة ونصف . وهذا وضع غريب كما سبق أن أشرنا لأن المعلمين كما هو معروف يمثلون أكبر المدخلات التعليمية عدداً بعد التلاميذ . وقد ذكرنا فى هذا الكتاب نماذج من تجارب الدول العربية الخليجية يمكن أن تستفيد منها دولة الامارات لمواجهة بعض هذه المشكلات والتغلب عليها ، وبالاضافة إلى هذه المشكلات نشير إلى مشكلتين أخريين بشىء من التفصيل فى السطور الآتية :

(١) زيادة متوسط الأعمار :

يتضح من الاحصاءات الرسمية وجود نسبة عالية نسبياً ولاسيما فى المرحلتين الإعدادية والثانوية من التلاميذ الذين تزيد أعمارهم عن السن القانونى كما يتضح

أيضا من هذه الإحصاءات أن النسبة ترتفع بين الذكور عنها بين الإناث وبين التلاميذ الوطنيين أكثر من التلاميذ غير الوطنيين . وهذا يمثل بمعنى من المعانى هدراً فى القوة البشرية وفى الجهد والمال . والجدول الآتى يبين نسب التلاميذ فوق السن القانونى فى المراحل التعليمية المختلفة حسب الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٥ مقربة (٥) .

المرحلة التعليمية	نسب التلاميذ فوق السن القانونى			
	المواطنون		غير المواطنين	
	ذكور ٪	إناث ٪	ذكور ٪	إناث ٪
الابتدائية	٥,٨	٥,٠	٢,٣	٢,١
الاعدادية	١٩	١٤	٩,٤	١١
الثانوية	١٩	١٣,٢	١٠	٩,٤

(٢) ارتفاع نسب الرسوب :

يتضح من استعراض نتائج امتحانات ١٩٨٦/٨٥ أن نسب الرسوب تعتبر عالية فى جميع المراحل كما أن نسب الرسوب عند الذكور أعلى منها عند الإناث . ولاشك فى أن الرسوب يمثل ضياعاً تعليمياً فى الجهد والمال يجب مواجهته بالعمل على تحسين التعليم وتعزيز دافعية التعليم عند التلاميذ . وإن ارتفاع نسب الرسوب عند البنين دون الإناث وإن كان يمثل مشكلة عامة بالنسبة لتعليم الذكور فى كل دول الخليج

إلا أنه ينبغى أن تواجه كل دولة على حدة بالبحث فى أسباب المشكلة وتقصى أبعادها ووضع الحلول الكفيلة بحلها . والجدول الآتى يبين نسب الرسوب عند الذكور والإناث فى جميع مراحل التعليم بدولة الإمارات حسب احصاءات ١٩٨٦/٨٥ [٦] .

المرحلة التعليمية	نسبة الرسوب	
	ذكور ٪	إناث ٪
الابتدائى	١١	٨,٨
الاعدادى	٢٠,٩	١٣,٤
الثانوى	١٥,٥	٧,٧
التعليم الفنى	٢٥	-
التعليم الدينى	١٩,٩	-

obeikandl.com

هوامش الفصل السابع

(١) اعتمدنا فى المقدمة التاريخية على :

- دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة التربية والتعليم فى دولة الإمارات بدون تاريخ - استنسل .

- ـــــــــــــ جامعة الإمارات العربية المتحدة - مجلة كلية الآداب - العدد الأول ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ - تطور التعليم والحركة الطلابية فى ساحل عمان .

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة : دستور اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١ .

(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة التربية والتعليم - الخلاصة الاحصائية للتعليم الحكومى بوزارة التربية والتعليم للعام الدراسى ١٩٨٧/٨٦ - استنسل - وقد اعتمدنا عليها فى كثير من الاحصاءات .

(٤) ـــــــــــــ توزيع الطلبة لجميع المراحل الدراسية حسب العمر للعام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) دولة الإمارات العربية المتحدة : وزارة التربية والتعليم : احصائية الهيئة التعليمية والإدارية حسب المؤهل والشهادة والاختصاص والمواد الدراسية للعام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ .